" تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة "

د/ مديحة فخري محمود محمد

- **مستخلص البحث** :

تحدد الهدف من الدراسة في وضع تصور مقترح للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة،وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وفي سبيل ذلك حاولت الإجابة عن عدد من التساؤلات هي: ما الاطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة في الأدبيات التربوية المعاصرة؟ ، ما موقع الجامعات المصرية من مجتمع المعرفة؟ ، ما ملامح المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في الأدبيات التربوية المعاصرة؟ ، ما الواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ ، ما التصور المقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة؟ ، ووفقا لما تم التوصل اليه من من نتائج الدراسة النظرية والميدانية ،وضعت الدراسة في نهايتها تصورا مقترحا للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية علي ضوء مجتمع المعرفة. وقد تضمن التصور المقترح عدة عناصر منها: أولا :فلسفة التصور المقترح ، ثانيا: منطلقات التصور المقترح ثالثا: أهداف التصور المقترح ، رابعا: آليات تحقيق التصور المقترح:واشتمل هذا المحور علي التعليم والطلاب،والبحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس.،وخدمة المجتمع. خامسا:معوقات تطبيق التصور المقترح ، سادسا: أساليب التغلب على هذه المعوقات

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية- المسؤولية الاجتماعية للجامعات- مجتمع المعرفة

A Proposed Perspective for Developing the Social Responsibility for Egyptian Universities on the Light of Knowledge Society

Dr.Madiha Fakhry Mahmoud Mohammad

Abstract

The purpose of the study is developing the Social Responsibility of Egyptian universities on the light of knowledge society. The study used the descriptive method and tried to answer a number of questions are: 1-What is the conceptual framework for the knowledge society contemporary educational literature? 2-What is the site of Egyptian universities of the knowledge society? 3-What are the features of social responsibility to the Egyptian universities in contemporary educational literature? 4-What is the current reality of social responsibility to the Egyptian universities on the light knowledge society from the perspective of faculty members? 5-What Proposed Perspective for Developing the Social responsibility for Egyptian universities on the Light of Knowledge society? According to what has been reached by the results of theoretical and empirical study, the study put Proposed Perspective for Developing the Social responsibility for Egyptian universities on the Light of Knowledge society.This proposed which include The pheilosophy,The aims,the mechanism, the obstacles,and how to overcome it.

Key words : Social responsibility, university social responsibility, knowledge society.

- **مشكلة الدراسة** :

شهد عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اهتماما ملحوظاً بموضوع المعرفة، وعلاقتها بثورة التكنولوجيا والاتصالات من ناحية وظاهرة الاجتماع الإنساني من ناحية أخري،وقد جاء ذلك مصحوبا بتنامي الوعي بالأهمية الوظيفية للمعرفة، والناتج بدوره عن تغلغل تقنيات المعلومات والاتصالات في بنية الحياة الاجتماعية وتحكمها في شبكة العلاقات الاجتماعية للإنسان المعاصر من ناحية أخري. وقد أدي ذلك إلي ظهور ما اصطلح علي تسميته بمجتمع المعرفة.

ويري البيضاني أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تتوافر فيه مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.وهو مجتمع الثورة الرقمية التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالمين؛حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة ومقياسا لمعني القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة،وتشكيل الذوق الفني والقيم فضلا عن التراكم المعرفي. (البيضاني،إبراهيم سعيد، ٢٠١٣، ص٢)

وينطوي مفهوم مجتمع المعرفة علي العديد من الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويفرض العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية والتقنية أيضا .وهذه التحديات تفرض العديد من المسؤوليات الاجتماعية من قبل العديد من المؤسسات تجاه مجتمعاتها.

وقد أدي تحول العالم لمجتمع المعرفة إلي ازدياد أهمية الأعمال في المجتمع بشكل كبير، وأصبح دورها فاعلا في كافة المجالات والمؤسسات، وأخذت الدول تتبارى بمخترعاتها ومكتشفاتها ومدى قوة منظمات الأعمال فيها. وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بالحقول العلمية التي ترتبط بالأعمال وعلاقتها بالمجتمع.ومن هنا بدأت المؤسسات تتبني بعض المفاهيم التي تتضمن معاني المسؤولية الاجتماعية. (الغالبي ، طاهر محسن منصور، والعامري صالح مهدي محسن ، ٢٠٠٨، ص٣)

وينطلق مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الدور الاجتماعي للمؤسسة والذي يكتسب أهمية متزايدة؛لأن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل ، بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجمها ونطاق عملها بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية،وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته، كما أصبح من المفاهيم الهامة في السنوات الأخيرة.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصاد المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ علي البيئة والعمل

مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛لتحسين مستوي المعيشة علي نحو مفيد للشركات والمؤسسات. (الأسرج ، حسين ، ٢٠١٠، ص٥) التي يمكن أن تعود علي المؤسسة أيضا.

وقد تزايد في السنوات الأخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ حيث أصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وأبرزها ازدياد معدلات الفقر والبطالة والمرض؛ وبخاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،والذي انخفض بعد التوجه الواسع نحو الخصخصة وتخلي المؤسسات عن كثير من أدوارها التقليدية والاجتماعية،والتزاماتها تجاه المواطنين وانتقال هذه الأدوار إلي المؤسسات القائمة في المجتمع.

وتري الدراسة الحالية أن المؤسسات جميعها ـ حكومية كانت أو خاصة ـ ينبغي أن تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وخاصة في ظل ما يفرضه مجتمع المعرفة من تحديات عدة.

وتعد الجامعات أحد أهم هذه المؤسسات التعليمية التي يقع علي عاتقها مسؤولية اجتماعية كبيرة تجاه المجتمع.ويتطلب هذا من الجامعات أن تضع المسؤولية المجتمعية في صلب استراتيجيتها من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع،والمساهمة في إيجاد الحلول لها .

وتعرف المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها"السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعةالطلب ، وأعضاء هيئة التدريس، والاداريين ، مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية، وسوق العمل.وذلك مع حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة."(Cristina,B & others ,2013 ,p.31)

ويشهد العالم اهتماما بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات. ويأتي ذلك الاهتمام من منطلق النظرة الجديدة لها، والتي تتجاوز النظرة الوظيفية التقليدية التي تعتبر الجامعة مؤسسة علمية وتعليمية اجتماعية ـ وهي كذلك بطبيعة الحال ـ إلى فهم الجامعة كمنظمة شبكية مفتوحة على العالم تقوم بدور إنتاج المعرفة والعلوم.وتكوين مجتمع للمعلومات والمعرفة يعتمد المشاركة والحوار والتفاعل الحي للأفكار والنظريات والرؤى المختلفة. (النويهي ، آية عبد الله أحمد ، ٢٠١٤، ص ٦)

من هنا تأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة؛خاصة بعد أن أشارت إحدي الدراسات إلي أن فرص اكتساب الطالب للمهارات العملية والشخصية ضعيفة، كما أن فرص التعليم والتعلم محدودة بسبب التركيز علي الحفظ والتلقين. هذا بالإضافة إلي ضعف المستوى في التجهيزات والمعدات في العديد من المؤسسات وهو ما أدي إلى تفاقم مشكلة

انخفاض الجودة الناتجة عن ارتفاع نسب الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، هذا بالإضافة إلي افتقار الخرجين للمهارات الوظيفية التي يحتاجها أصحاب العمل من حيث المهارات الفنية و الشخصية مثل حل المشكلات والعمل الجماعي. (البدوي ، أسماء، ٢٠١٢، ص ص٧ ـ ١١)

ويأتي هذا القصور في دور الجامعات المصرية في وقت تزداد فيه مشكلات المجتمع تفاقما، الصحية منها أو الاجتماعية أو البيئية. وفي ظل مجتمع المعرفة وما يفرضه من تحديات وتهديدات ، يصبح قيام الجامعات المصرية بمسؤوليتها الاجتماعية مطلبا ضروريا أكثر من أي وقت مضي .

- **تساؤلات الدراسة** :

- ما الاطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما موقع الجامعات المصرية من مجتمع المعرفة؟
- ما الاطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات؟
- ما ملامح المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما الواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- ما التصور المقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة؟

- **أهمية الدراسة** :

- الأهمية النظرية: وتتمثل في التأصيل لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات في مجتمع المعرفة ، خاصة بعد الاتجاه المتزايد لتبني هذا المفهوم ايمانا بدورها في خدمة المجتمع ، وهو ما يعطي للموضوع أهمية.
- الأهمية التطبيقية: وتتمثل في تفعيل الوظيفة الثالثة للجامعة وهي وظيفة خدمة المجتمع، وبالتالي فإن هذه الدراسة قد تفيد القائمين علي أمور التعليم العالي عموما،والجامعات خصوصا ؛تخطيطا وتنفيذا بما يصب في النهاية لصالح المجتمع.

- **منهج الدراسة** :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية عموما والجامعات خصوصا،وكذلك لتحليل الإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة؛ في محاولة لوضع تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات علي ضوء مجتمع المعرفة.

- **مصطلحات الدراسة** :

- **مجتمع المعرفة** :

من خلال استقراء عديد من التعريفات تتبني الدراسة الحالية المفهوم التالي لمجتمع المعرفة: " أن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يهتم بنشر المعرفة

وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، والاقتصادي، والمدني ، والسياسي، والحياة الخاصة؛ وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد ، أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد،ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية علي مختلف القطاعات الإنتاجية". (المحروق، ماهر حسن ، ٢٠٠٩، ص ٩)

وهو المفهوم الذي يركز علي عمليات إدارة المعرفة من نشر، وإنتاج، وتوظيف لها. بهدف الوصول إلي وضع انساني أفضل وتنمية إنسانية مستمرة، وبناء واستثمار لقدرات البشر.

- **المسؤولية الاجتماعية** :

تعرف الدراسة الحالية المسؤولية الاجتماعية اجرائيا بأنها: المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل،لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (عمر، عزاوي ، وعبد الرازق مولاي لخضر ، ٢٠١٢، ص ٤)

وهو تعريف يركز علي المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة من خلال عمل المؤسسة في علاقة تشابكية ومتدرجة بدءا من العاملين بالمؤسسة وانتهاء بالمجتمع ككل،لتحقيق التنمية المستدامة.

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات** :

تتبني الدراسة الحالية التعريف التالي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات، والذي يري أنها" السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة" الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس ، والإداريين"، وذلك مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية ، وسوق العمل. وذلك في حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة. (Ruxandra,V., Cristina,B.,2014,P.3)

وهو التعريف الذي شمل أداء جميع المنتسبين للجامعة وذلك في علاقته بالنواحي التعليمية، وسوق العمل والمجتمع بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

- **خطوات الدراسة** :

- وضع الإطار النظري:والذي اشتمل علي تحديد أهم ملامح مجتمع المعرفة، وموقع الجامعات المصرية منه، وكذلك المسؤولية الاجتماعية عموما وللجامعات خصوصا، والذي ضع بعد الاطلاع علي العديد من المراجع العربية والأجنبية، من كتب وبرامج، ومواقع متخصصة علي شبكة الانترنت.
- وضع تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات في مجتمع المعرفة، بناء عما أسفرت عنه الدراسة النظرية والبحث الميداني.

- اجراء الدراسة الميدانية: وذلك للتعرف علي واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس علي ضوء مجتمع المعرفة،وقد استخدم البحث الميداني لذلك أداة الاستبانة.
- تحكيم التصور المقترح من خلال عرضه علي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس،وذلك للوصول الي صياغته النهائية.

- **الإطار النظري للبحث** :
- **أولا** : **مجتمع المعرفة**: **الإطار المفاهيمي** :

منذ أن قدم عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل Daniel Bell مصطلح مجتمع المعرفة knowledge society، واصفا التحول الاقتصادي من اقتصاد صناعي قائم علي الصناعة يركز علي إنتاج السلع وتسويقها إلي اقتصاد معرفي قائم علي المعرفة ويركز علي إنتاجها وتطبيقها، منذ ذلك الحين كثرت الكتابات في هذا المجال، ولعل أبرزها كتابات بيتر دركر Peter Drucker التي بدأت عام ١٩٩٣، والتي من خلالها طور مفهوم مجتمع المعرفة بصورة أوسع. كما ظهرت كتابات عدة حول هذا المفهوم، وأعدت تقارير وخطط وبرامج لإعداد الشعوب لهذا المجتمع. ولعل تقريري التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، وعام ٢٠٠٣ يشكلان أبرز هذه الجهود في المنطقة العربية. (سليم ، ايمان علي ٢٠١١، ص٤)

كما يعرف بأنه منظومة مجتمع المعرفة تحتاج إلي توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب مع الظروف والأوضاع الجديدة، ويؤهل للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها هذه المعرفة، وهي مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التي سوف تمتد إلي مجتمعات ومناطق، بل وإلي أشخاص لم يحصلوا عليها من قبل من أجل تحقيق التنمية. (أبو زيد، أحمد ٢٠٠٣، ص ٩٨)

وهو تعريف يشير إلي أهمية التعليم والتدريب ودورهما ففي مجتمع المعرفة، وتأتي أهمية ذلك خاصة في ظل التغيرات المتسارعة معرفيا ومهاريا ، والتي تجعل من أمر ملاحقتهما عملية صعبة، من هنا تأتي أهمية التدريب كوسيلة للوقوف علي أهم هذه التطورات.

- **سمات مجتمع المعرفة** :

تتمثل أهم سمات مجتمع المعرفة فيما يلي: (سليم ، ايمان علي ٢٠١١، ص٧٠)

- سمات تقنية : وهي السمات المتعلقة بمدي الاعتماد علي التقدم التكنولوجي والعلمي كمصدر من مصادر العمل.وقد ذكر بعضهم أن الثورة العلمية والتكنولوجية لم تقتصر فقط علي العلوم الطبيعية، بل شملت أيضا العلوم الاجتماعية والنفسية، فخضعت المجتمعات والثقافات ، كما خضعت شخصية الإنسان للدراسة والتحليل،واتضحت معالم التطور الإنساني علي مستوي الأمم وتعاقبت الحضارات.

- سمات اقتصادية: وهي السمات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية؛ حيث تصبح المعرفة مصدرا للثروة وسلعة لها قيمة اقتصادية تباع وتشتري بها، وتعتبر التجارة الإلكترونية والاقتصاد الإلكتروني والعملة الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية هي تطبيقات لاقتصادات المعرفة.
- سمات مهنية وثقافية : بالنسبة للسمات المهنية فالعنصر البشري يعد هو المصدر المتجدد لمجتمع المعرفة وذلك من خلال تنمية قدراته، وهنا تبرز أهمية فريق العمل في إنجاز المهام التي تحتاج إلي منظومة متكاملة من العمل البشري الماهر الذي يقوم بإنجاز الأعمال بأعلى جودة وفي أقل وقت ممكن، وتري الدراسة أن عامل التدريب والتنمية المهنية له أهمية في هذا الصدد. كما تري أن المعرفة ستشكل رأسمال الأفراد والمؤسسات والدول. وبالنسبة للأفراد يجب أن تكون هذه المعرفة تخصصية بدرجة دقيقة، وبالنسبة للمؤسسات يجب أن تتصل بمتابعة الجديد في مجال عملها، وبتدريب المنتمين إليها علي الجديد منها، وأن تحول المعرفة إلي منتج،وبالنسبة للدول عليها أن تهيئ الظروف المناسبة لنجاح الأفراد والمؤسسات. وأن تعمل علي نشر المعرفة بين جميع أفراد المجتمع ؛بحيث لا تنحصر المعرفة في أفراد محددين في المجتمع ، وأن تسهل توظيف المعرفة بصورة فعالة.
- أما السمات الثقافية فهي تركز علي قيم مجتمع المعرفة، والتي من أهمها ضرورة احترام الرأي والرأي الآخر، وضرورة احترام حريات وحقوق الآخرين، وضرورة احترام حقوق الملكة الفكرية، وتوفير سبل دعمها. وقد أوضح تقرير التنمية الإنسانية في الدول العربية "٢٠٠٣"، فيما يتعلق باكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها الآتي:
  - ✓ يعاني الوطن العربي من وجود تخلف معرفي في وقت تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة.
  - ✓ ارتفاع نسبة الأمية فضلا عن رداءة نوعية التعليم.
  - ✓ ضعف الطلب علي اقتصاد المعرفة؛نتيجة الاعتماد علي الموارد الطبيعية وعلي رأسها النفط. (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٣ ، ص ١٧١ ـ ١٧٦) .

وبعد الوقوف علي مفهوم مجتمع المعرفة وتحديد أهم ملامحه يصبح السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: **ما موقع الجامعات المصرية من هذا التطور العاصف للعلم والتكنولوجيا، ومن هذا الاتساع المتواصل لنطاق المعرفة ودورها. ثم ما دور الجامعات في مجتمع المعرفة العالمي؟** وهو ما سيتم عرضه فيما يلي .

- **ثانيا: موقع الجامعات المصرية من مجتمع المعرفة في الأدبيات التربوية المعاصرة** :

يكشف الوضع الراهن للجامعات المصرية عن تزايد مستمر في نطاق واتساع الفجوة بين قدراتها وإمكانياتها الراهنة، وبين ما هو متوقع ومطلوب منها مواجهته من التطورات المحيطة بها قوميا وإقليميا ودوليا وما تفرضه من تحديات جديدة متجددة. وما تزال استجابة الجامعة وأداؤها يغلب عليهما

حالة من تواضع معدلات الاستجابة وذلك قياسا علي ما هو متوقع أو ما يجب أن يكون.

ووجهة النظر هذه تؤيدها إحدى الدراسات والتي أوضحت أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو كائن بالفعل في الجامعات المصرية وما هو مأمول منها في كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية. (محمود بدوي السيد، منير، ٢٠٠٥، ص ٥٢)

وستعرض الدراسة فيما يلي لموقع الجامعات المصرية من مجتمع المعرفة من خلال الأدبيات التي تناولت ذلك، وذلك من خلال عدة محاور وهي:

- التعليم والطلاب
- عضو هيئة التدريس
- البحث العلمي

- **التعليم والطلاب** :

فيما يتعلق بالطلاب وجاهزيتهم لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة، تشير بعض البحوث والدراسات إلي أن هناك قصورا في قيام الجامعة بمسؤوليتها في إعداد الطالب لذلك؛ فقد أشارت إحدى الدراسات إلي أن المناهج الدراسية غالبا ما تكون غير وثيقة الصلة بالواقع ، إضافة إلي أنها تؤدي إلي افتقار الطلاب لفرص اكتساب المهارات العملية أو الشخصية من خلال منظومة التعليم، والتي تعتبر محدودة بسبب التركيز على الحفظ والتلقين.

أما بالنسبة لمدي وفاء الطلاب باحتياجات سوق العمل فقد أشارت الدراسة إلي أن التعليم العالي في مصر عموما يواجه تحديات في انتقال الطلاب بنجاح من التعليم إلى سوق العمل؛حيث الزيادة الشديدة في المعروض من خريجي الجامعات خاصة بين خريجي تخصصات الدراسات الإنسانية . (البدوي، أسماء، ٢٠١٢، ص٧)

وتري الدراسة أن ضعف الإمكانات والتجهيزات وزيادة عدد الطلاب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس يؤدي إلي أن يفتقر الخريجون للمهارات الوظيفية التي يحتاجها أصحاب العمل من حيث المهارات الفنية والمهارات الشخصية مثل حل المشكلات والعمل الجماعي. كما أنهم قد لا يمتلكون بسبب ذلك المهارات اللازمة من أجل فرص العمل التي يتقدمون لشغلها. وقد ويشعرون جراء ذلك بأن التعليم لم يزودهم بمهارات عملية أو مفيدة .وكل ذلك يتنافى مع ما يتطلبه مجتمع المعرفة من مهارات وقدرات تؤهل الطالب للاندماج فيه وتلبية متطلباته.

كما قد اشارت دراسة أخري إلى ما يلي:

- أن البرامج الدراسية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث الجانب الاستراتيجي لتأكيد الصلة بين الجامعات والمؤسسات المهنية.

- أن ندرة التمويل والدعم المادي والفني للمؤسسات الجامعية يشكل عقبة رئيسة أمام تنمية وتطوير خطة البرامج الدراسية في ضوء معايير الجودة التعليمية. (صلاح الدين عبد الحميد، ايمان، ٢٠٠٩، ص١٣)

وفي نفس السياق أشارت دراسة أخري إلي أن نظام التعليم العالي في مصر يعانى من عدم الكفاءة سواء من ناحية الكفاءة الداخلية أو الخارجية، ويرجع ذلك إلي عدة عوامل منها: الخلل الكبير بين أعداد الخريجين سنويا واحتياجات سوق العمل،وعدم كفاية أعداد الجامعات المتاحة للطلاب،الأمر الذي يؤدي إلي التكدس الشديد في بعض الكليات بالجامعات.هذا بالإضافة إلي تدني مستوي الإنفاق علي الجامعات وهو ما يعد العامل الرئيس في انخفاض كفاءة هذا القطاع، إلي جانب عدم كفاءة وعدالة هذا الإنفاق. وتتمثل المشكلة في أن الاعتمادات الخاصة بالتعليم العالي في الموازنة العامة للدولة أقل بكثير مما هو مطلوب للوفاء باحتياجات التعليم الحديث. (محمد شبل بلتاجي، ٢٠١٢، ص ١٤)

وتري الدراسة أن المحصلة النهائية لتدني مستوي الإنفاق علي التعليم العالي يرتبط بكيفية استخدام هذه الموارد في تعزيز ورفع كفاءة التعليم العالي وتحسين مخرجاته، وارتباط تلك المخرجات بمتطلبات التنمية المستدامة وحاجات سوق العمل. وهذا يعني أن قلة مستوي الإنفاق أو عدم كفاءة استخدام الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي والتوظيف غير الملائم لهذه الموارد، سوف يؤدي إلي تبديد هذه الموارد المحدودة أصلا. الأمر الذي سوف يفضى إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم العالي واستحداث تخصصات جديدة تساعد علي اللحاق بركب التنمية وارتفاع مستوي الجودة في التعليم العالي ككل،وتفعيل أداء مؤسساته الجامعية وغير الجامعية،والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية، وإنما للوفاء بمتطلبات ثانوية بعيدة كل البعد عما تفرضه مستجدات الثورة المعرفية والتكنولوجية ومجتمع المعرفة

- **عضو هيئة التدريس** :

يتطلب مجتمع المعرفة أن يتوافر لعضو هيئة التدريس المناخ الجيد الذي يشجعه علي البحث والتطوير والتدريس بشكل فعال ، ولكن الواقع الحالي يشير إلي أن هذا المناخ يحيطه الكثير من المعوقات التي تحول دون تحقيق عضو هيئة التدريس لأدواره بشكل يتلاءم مع متطلبات مجتمع المعرفة.

وهذا ما تؤكده بعض الدراسات التي حاولت رصد أهم هذه المعوقات التي تحول دون أداء عضو هيئة التدريس للأدوار المنوطة به ، والتي منها:

- معوقات الأداء في العملية التعليمية وتشمل:
  - ✓ وجود فجوة بين الإعداد الجامعي للطلاب ومتطلبات سوق العمل.
  - ✓ قلة مراعاة ميول وقدرات الطلاب عند قبولهم بالجامعات.
- معوقات الأداء في مجال البحث العلمي وتشمل:

- ✓ عدم وجود سياسة لتسويق نتائج البحوث العلمية.
- ✓ نقص الإمكانات البحثية من معامل وخامات وأجهزة .... الخ.

- ◄◄ معوقات الأداء في مجال خدمة المجتمع وتشمل:
  - ✓ قلة وجود حوافز تشجع أعضاء هيئة التدريس على خدمة المجتمع.
  - ✓ ضعف الإمكانات المادية المتاحة للجامعة للمشاركة في خدمة المجتمع.
- ◄◄ معوقات الأداء في مجال الإدارة الجامعية وتشمل:
  - ✓ ضعف مسايرة بعض القوانين واللوائح الجامعية لمتغيرات العصر.
- ◄◄ المعوقات الشخصية المؤثرة على الأداء الجامعي لأعضاء هيئة التدريس وتشمل:
  - ✓ ضعف المرتبات وعدم كفايتها لتحقيق مستوى معيشي لائق.
  - ✓ ضعف الخدمات التي يقدمها نادي أعضاء هيئة التدريس لأعضائه. (محمد، نصار عبد الرءوف ، ٢٠٠١ ، ص ٦٨)

وما من شك أن هذه المعوقات لها تأثيرا كبيرا علي إعداد وتكوين عضو هيئة التدريس في مجتمع المعرفة، والذي يتطلب أن يكون علي اطلاع دائم ومستمر علي أحدث الأبحاث والدراسات ، وهذا لن يحدث بالشكل المطلوب في ظل انخفاض دخولهم، وفي ظل عدم وجود الخدمات الجامعية الملائمة. وكذلك في ظل وجود المعوقات الكثيرة سابقة الذكر.

- **البحث العلمي** :

أصبح على الجامعة أن تواجه مسؤولياتها تجاه عديد من المشكلات التي أفرزتها تداعيات التحول في النظام المعرفي العالمي في مجال البحث العلمي ، والتي تتبلور فيما يلي:

- ◄◄ تحول التعليم إلي سلعة خاصة بدلاً من كونها مسئولية وخدمة عامة
- ◄◄ تفاقم مشكلات اطراد التعاون مع المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية الأجنبية: وترتبط هذه المشكلات في جوهرها بمشروعات واستراتيجيات ومقترحات تطوير التعليم في مصر،والتي تكرر الحديث عنها خلال العقدين الأخيرين.
- ◄◄ التواضع النسبي لحجم الاستفادة من إمكانيات وقدرات المراكز البحثية الجامعية، (محمود، بدوي السيد، منير، ٢٠٠٥، ص ١٩)

وتشير إحدى الدراسات إلي الانخفاض الشديد في قيم الإنفاق علي البحث العلمي ، حيث بلغت هذه القيمة ٠.٨٪ في الجامعات الحكومية،و ١.٩٪ في الجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة. (خميس حربي توني، محمد، ٢٠١١، ص٧)

ومن خلال ما سبق يتبين التواضع الكبير في موقع الجامعات المصرية في مجتمع المعرفة في الجوانب الثلاثة :التعليم والبحث العلمي وعضو هيئة

التدريس، ووعليه فإنه لا يمكن التفكير في مستقبل مرموق أوحتي مناسب للجامعات المصرية في عالم الألفية الثالثة، دون الاهتمام بهذه الجوانب ، ودون وضع وتهيئة الظروف المناسبة للاندماج في مجتمع المعرفة في أعلي سلم الأولويات، والبدء ببناء أسس قوية وراسخة لذلك، ولعل في مقدمة هذه الظروف والأسس ضرورة بناء نظم معرفية تدعم المعرفة العلمية والتنافسية وتشجع الابداع.

يأتي ذلك في إطار ما يحيط بها من نتاج لثورة الاتصالات والمعلومات وما تفرزه من تغييرات سياسية واقتصادية، لتضيف بذورأعباء ومسئوليات جديدة عليها، لملاحقة هذه التطورات وتطبيقاتها في مجالات التخصص المختلفة جديدها وقديمها، وكذلك لعمليات وآليات إنتاج وتداول المعرفة، وحجم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لذلك، والمترتبة عليها .الأمر الذي يجعلها في مسيس الحاجة إلي التجديد والتحديث والتطوير الشامل، لتتجاوز مكانتها المتواضعة الراهنة باتجاه عالم المستقبل ولتسترد فيه مكانتها، وتتبوأ من جديد دورها ومسؤوليتها في قيادة مجتمعها في سياقات العولمة للقرن الحادي والعشرين.

وما سبق عرضه ـ سابقا من ملامح لمجتمع المعرفة يحتم أهمية اضطلاع الجامعات بمسؤوليتها الاجتماعية المنوطة بها؛ وذلك بما يساعدها علي المشاركة في هذا السباق العالمي المحموم الذي يرتكز في الأساس علي المعرفة.

وقبل الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ستحاول الدراسة أولا الوقوف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية عموما وذلك كما يلي.

- **ثالثا : ملامح المسؤولية الاجتماعية :**

كانت المؤسسات قديما تمارس أنشطتها بحرية مطلقة دون الاكتراث بآثارها المختلفة والانعكاسات التي قد تسببها علي الوسط الذي تعمل فيه سواء كان داخليا أم خارجيا .لكن التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي تشهده بيئة الأعمال اليوم ، وانتقال المجتمعات إلي ما يعرف باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي، يشير بوضوح إلي الدور المهم الذي تلعبه الأعمال في حياة الدول علي مختلف المستويات. وصارت المؤسسات الكبرى تتباري بمخترعاتها واكتشافاتها سلعا وخدمات. وزاد تأثير هذه المنظمات في قرارات حكومات الدول علي مختلف المستويات. وكل هذا تحت عنوان"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة". (نوال، ضياف، ٢٠١٠، ص٩)

وتجلت التطورات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية صعودا من عام ١٩٥٣، فقد أشار ""Howard Bowen، في كتابه عن المسؤوليات الاجتماعية للأعمال، إلي أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام رجال الأعمال في سياساتهم وقراراتهم واستراتيجياتهم بالقيم الاجتماعية. (Bhatta,C.,2008,p.3)

ولا يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوما جديدا ؛ حيث بدأ الحديث عن هذا المفهوم في الستينيات من القرن الماضي، وتزايد الاهتمام بالدور الاجتماعي لرأس المال في أعقاب انهيار جدار برلين، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وكذلك الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية مثل إنرون وآرثر أندرسون وغيرهما من الشركات العالمية التي لفتت الانتباه إلى الممارسات الخاطئة لهذه الشركات وتفشي مظاهر الفساد بها. وهنا ظهرت أهمية تبنى الشركات لبرامج المسئولية الاجتماعية ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية،زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، وإنتشار البطالة، وكذا تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية. وقد بزغت أهمية مؤشرات الأداء الاجتماعي حينما أكد شيلدون " "Sheldon"على أن مسؤولية كل منظمة تتحدد من خلال أدائها الاجتماعي والمنفعة المحققة للمجتمع.

ومع استجابة منظمات الأعمال لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضفي على هذه الأفكار سمة الإلزام،للتأكيد على أن الالتزام بالأداء الاجتماعي لم يعد اختيارا أمام المؤسسات،إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار. وعليه ظهرت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين وجمعية المحاسبين الأمريكية ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين؛للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي حيث اتجهوا لإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية لمنظمات الأعمال. ولقد اختلفت الأطر النظرية المفسرة للدور الاجتماعي للمؤسسة من اقتصادي لآخر ومن مدرسة إدارية

ويكتسب الدور الاجتماعي للمؤسسة أهمية متزايدة ؛ لأن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها المرن والشامل،والذي يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجمها ونطاق عملها بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية،وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته.

و المؤسسات مطالبة أكثر من أي وقت مضي بتحمل جزء من مسؤولياتها تجاه المجتمع ، بما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل بينها وبين المجتمع خاصة في ظل الوعي بأن إغفال عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية قد يشوه صورة المؤسسة، وينعكس ذلك علي قيمتها في السوق. ولذا فإن المسؤولية الاجتماعية تصبح شيئا فشيئا من الممارسات الأساسية في ثقافة مؤسسة البلدان النامية، وتؤدي إلي إيجاد نطاق جديد بين القطاعات العامة والخاصة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ونشر الوعي البيئي.

- **مفهوم المسؤولية الاجتماعية :**

تعرف المسؤولية الاجتماعية لغويا بأنها:ما يكون به الإنسان مسؤولا ومطالبا عن أمور أو أفعال أتاها. (معلوف، لويس، ١٩٩٢، ص ٣١٦)

ومما يلاحظ علي التعريف السابق أنه ترك الأمر عاما بمعني أنه لم يحدد مستوي المسؤولية هل هي خاصة بالفرد أم الجماعة أم المجتمع،كما أشار إلي أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر فقط علي الواجبات وإنما تشمل أيضا الحقوق.

كما عرفت المسؤولية الاجتماعية بأنها" التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". (الصيرفي، محمد ، ٢٠٠٧، ص١٧)

وهو مفهوم يري أن المسؤولية الاجتماعية فيها إلزام للمنظمات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وتري الدراسة أن ذلك يمكن أن يكون من خلال مجموعة من الأنشطة الاجتماعية، والتي منها علي سبيل المثال محاربة الفقر، وتحسين الخدمة ، ومكافحة التلوث،وخلق فرص عمل ، والمساهمة في حل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

- **أبعاد المسؤولية الاجتماعية** :

تتضمن المسؤولة الاجتماعية ثلاثة أبعاد، هي: (الغالبي طاهر محسن منصور، ٢٠٠٩، ص٥١)

- البعد الاقتصادي : ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي؛ حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا بالمجتمع والبيئة.
- البعد الاجتماعي : لابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما ينعكس إيجابيا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم.
- البعد البيئي : لابد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية، وتعمل على المساهمة في القضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة من هذه الموارد.

- **مؤشرات المسؤولية الاجتماعية** :

توجد عدة مؤشرات لقياس مستوي المسؤولية الاجتماعية،وهي المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الأداء الاجتماعي للعاملين بالمنظمة، مؤشرات الأداء الاجتماعي للمجتمع.

- **مبادئ المسؤولية الاجتماعية** :

ترتكز المسؤولية الاجتماعية على عدة مبادئ هي: الإصلاح البيئي وإعادة الحماية، القيم والأخلاقيات ، المساءلة والمحاسبة، تقوية السلطات وتعزيزها، الأداء المالي والنتائج، مواصفات موقع العمل، العلاقات التعاونية، المنتجات ذات الجودة والخدمات، الارتباط المجتمعي (الحسن، بوبكر محمد،٢٠١٤، ص ص ٣٤ ـ ٣٥)

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات الإطار المفاهيمي** :

إذا كان من الصعب تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإنه يكون أكثر صعوبة في الاتفاق على تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

ومن التعريفات التي قدمت للمسؤولية الاجتماعية للجامعات "أنها السياسة الأخلاقية لجودة أداء مجتمع الجامعة"الطلب، وأعضاء هيئة التدريس، والاداريين، وذلك مع مسؤولية إدارة التأثيرات البيئية والمعرفية والتعليمية،وسوق العمل. وذلك في حوار تفاعلي مع المجتمع لتحسين التنمية البشرية المستدامة." (Jossey,B. Jossey,C.,2008,p.12)

وقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للجامعات بأنها التزام المنظمة بتعظيم أثرها الإيجابي والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع." (Pride, M. W. & Ferrell. C.O.,,1997,p.)

وعلي ذلك يتضمن هذا المفهوم عدة مفاهيم بداخله مثل: تعزيز المدنية والالتزام ، والمواطنة الفاعلة، والتطوع ، والنهج الأخلاقي ، ويمكن تنمية ذلك من خلال تشجيع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي أو التشجيع والالتزام البيئي من أجل التنمية المستدامة المحلية والعالمية. وتري الدراسة أن المساهمة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي في المجتمع العالمي وتحديات العولمة، تتوافق مع الغرض الرئيس لأنشطة هذه المؤسسات الهادفة إلي المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع. وبالتالي فإن تحديد أداور فاعلة للجامعات في ظل منظور العولمة، والانسجام والتناغم بين هذه الأنشطة و مؤسسات المجتمع من جهة وتوقعات المجتمع واستجابتها لمتطلباته القانونية والأخلاقية والقيمية والبيئية من جهة أخري،لم يعد أمرا قابلا للنقاش أو التقصير في أدائه.

- **ابعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات** :

◄◄ أولا: البعد الاقتصادي : البعد الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، ومنع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي . وضمن هذا السياق على الجامعات أن تقوم بتبني مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي وتطبيقها، واحترام الأطراف المعنية، واحترام سيادة

القانون في اتخاذ القرارات وتنفيذها، وتطوير دليل للحوكمة المؤسسية خاص بها.

- ثانيا : البعد الاجتماعي : كان ينظر للمسؤولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع ، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام . ولكن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية المجتمعية للجامعات في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة ويرجع هذا بالأساس إلى أمرين : الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين بل وتتناقض ، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من الجامعات وبين ما هو مقدم بشكل حقيقي.
- ثالثا: البعد البيئي : لا بد للجامعات أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا في تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد، وعليها أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، (ناصر الدين ، يعقوب ،٢٠١٠، ص ص١٤،١٣)

ومن الواضح مما سبق أن هذه الأبعاد شاملة كما أنها تتكامل مع بعضها البعض.

وتتضمن المسؤولية الاجتماعية للجامعات ما يلي:

- الالتزام : وهو يشير إلى إشراك وتمكين مختلف أفراد مجتمع الجامعة من ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعات.وممارسة المسؤولية الاجتماعية لا يمكن أن تحدث في عزلة من قبل مجموعة محددة من الناس، كما أنها يجب أن تكون متسقة مع رسالة المؤسسة.
- التشخيص الذاتي : وفي هذه الخطوة تقوم الجامعات بالتشخيص الذاتي من أجل معرفة وضعها من حيث نقاط القوة والضعف،ومجالات التحسين. وعليها أن تحلل الأوضاع القائمة لتحديد مستوى المسؤولية الاجتماعية . وهذا التشخيص الذاتي يتم تنفيذه من قبل مختلف أفراد مجتمع الجامعة،سواء الداخليين مثل الموظفين والأساتذة والطلاب.أوالخارجيين مثل أفراد المجتمعات المحلية والمكاتب الحكومية والخريجين والموردين، وغيرهم..
- التحقيق والتنفيذ : وتشتمل هذه الخطوة علي الإعلام والتواصل، ونتائج التشخيص الذاتي لجميع المجموعات (الداخلية والخارجية) التي شاركت. وجميع البيانات التي أمكن تلخيصها في كل من نقاط القوة والضعف،والنقاط الحرجة،والمطالب/الاقتراحات. وينبغي أن يتضمن ذلك ملخصا للنتائج الرئيسة ومقترحات التحسين، ويمكن تقديمها من خلال المحادثات والاجتماعات والتقارير والكتيبات والعروض التوضيحية الرسمية وما إلى ذلك. (Fedrico,S.,2012,p24)

وتري الدراسة أن التغيرات والتحديات التي تواجهها الجامعات ـ مثل التوسع الشامل في التعليم العالي، وزيادة إمكانية الوصول له، والتدويل، والانخفاض في الإنفاق العام، وتنويع وتسويق التعليم العالي، وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ــ علي تقديم تعليم عالي الجودة، وكذلك علي مفاهيم الاستقلالية والحرية الأكاديمية وبالتالي مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع.

وبناء على ما سبق تري الدراسة أن المسؤولية المجتمعية هي نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، والذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والبيئي والثقافي ، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطوير إنساني مستدام للبشرية ، وهي استراتيجية تسعى من خلالها الجامعات للقيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والأكاديمية، ووحداتها وأساتذتها وطلابهابما يلبي احتياجات المجتمع ويحقق رفاهيته.

وعلي ذلك تكون المسؤولية الاجتماعية للجامعات هي الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثّلة في خدمة المجتمع من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، ومع الاحتياجات المجتمعية التي تشمل أبعادا مجتمعية عدة هي: البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي.

- **مجالات المسؤولية الاجتماعية للجامعات** :

تتعدد المسؤولية المجتمعية التي تتحملها الجامعات بتعدد احتياجات المجتمع ومشكلاته ودرجة انغماس تلك الجامعات في العمل علي تلبيتها، كما تتعدد مجالات المسؤولية المجتمعية بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية ، إلي جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها. وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:

- الموروث الثقافي
- أنشطة المراكز التعليمية والبحثية والاستشارية، ومنها:
  - ✓ المنشآت الجامعية:وتحتوي الجامعة على عدد من المنشآت التي يمكن أن تقدم خدماتها للمجتمع. (ناصر الدين، يعقوب، ٢٠١٠، ص ص ١٣ـ ١٤)

- **ثانيا : الدراسة الميدانية** :

استهدفت الدراسة الميدانية الوقوف علي آراء أعضاء هيئة التدريس في واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات علي ضوء معطيات مجتمع المعرفة، وكذلك آرائهم في كيفية تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

- **أدوات البحث الميداني** :

تمثلت أداة البحث في الاستبانة التي وجهت لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية.

- **محاور الاستبانة** :

اشتملت الاستبانة علي (٧٤) مفردة، قسمت علي ثلاثة محاور، وذلك كما يلي:

- المحور الأول: التعليم والطلاب،واشتمل علي (١٨) مفردة.
- المحور الثاني: البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس ، واشتمل علي (٢٣) مفردة.
- المحور الثالث : آراء أعضاء هيئة التدريس في المسؤولية الاجتماعية للجامعات علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة واشتمل علي (٣٣) مفردة.

- **عينة البحث** :

حاولت الباحثة تنويع العينة بحيث شملت الكليات ذات التخصصات العلمية وأيضا الأدبية، ومن عدة جامعات.

جدول رقم(١) يوضح توزيع أفراد العينة وفقا للتخصص

التخصص	العدد	النسبة
التخصصات الأدبية	٨٨	٥٦.٨
التخصصات العلمية	٦٧	٤٣.٢
المجموع	١٥٥	١٠٠٪

وقد تنوعت العينة بحيث اشتملت علي أعضاء هيئة تدريس من جامعات حلوان، والمنصورة، وعين شمس ، وأسيوط ، وسوهاج ، والمنوفية.

- **صدق الاستبانة** :

لقياس صدق الاستبانة استخدمت الباحثة صدق المحكمين للتأكد من ذلك ، لذا فقد قامت بعرضها علي بعض الأساتذة لتحكيمها، وتعديل بعض العناصر التي تحتاج إلي تعديل سواء من حيث الصياغة اللغوية، أو من حيث مدي ملاءمة عناصر الاستبانة للهدف منها. أنظر ملحق رقم (١) قائمة بأسماء السادة الأساتذة محكمي الاستبانة.

وقد قامت الباحثة بتعديل الاستبانة وفقا لما أبداه السادة الأساتذة المحكمون،حتي يتسني بعد ذلك تطبيقها علي افراد العينة.

- **ثبات الاستبانة** :

قامت الباحثة في البداية بتطبيق الاستبانة علي عينة استطلاعية مكونة من (١٥ عضوا)من أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال تحليل هذه العينة وإجاباتهم اطمأنت الباحثة لإمكانية تطبيق الاستبانة علي أفراد العينة. وقد قامت بحساب ثبات الاستبانة مستخدمة في ذلك طريقة ألفا كرونبا، وقامت بحساب الثبات عن طريق استخدام برنامج SPSS، وقد اتضح أن معدل الثبات كان 87.7 ٪ ، وهو ما اعتبرته الباحثة مؤشرا جيدا علي ثبات الاستبانة.

وبعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة أصبحت قابلة للتطبيق. وقد طبقت الباحثة الاستبانة علي أفراد العينة، وفيما يلي تحليل الاستبانة ونتائجها.

- **ثالثا:تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة** :

وضعت الباحثة تصورا مقترحا لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة في بناء علي ما تم عرضه في الاطار النظري،وكذلك ما توصلت اليه في الدراسة الميدانية من نتائج.

وقد عرضت الباحثة التصور المقترح في صورته المبدئية علي بعض الأساتذة لتحكميه،وإبداء آرائهم فيه واقتراح التعديلات اللازمة عليه. ثم قامت بعمل التعديلات المقترحة؛ حتي جاء التصور في صورته النهائية علي النحو الذي سيتم عرضه فيما يلي:

وقد اشتمل التصور المقترح الحالي على المحاور الرئيسة التالية:

- أولا: فلسفة التصور المقترح
- ثانيا: منطلقات التصور المقترح
- ثالثا: أهداف التصور المقترح
- رابعا: آليات تحقيق التصور المقترح
- خامسا: معوقات تطبيق التصور المقترح
- سادسا: أساليب التغلب على هذه المعوقات

- **أولا: فلسفة التصور المقترح**:

تستند فلسفة التصور المقترح على ركائز التربية التالية: التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لتكون، والتعلم للعيش مع الآخرين.

- **ثانيا: منطلقات التصور المقترح** :

ينطلق التصور المقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية فى مجتمع المعرفة من مجموعة من المنطلقات وهي:

- اعتبار تطوير الجامعات العربية أمرا ملحا تحتمه كثير من العوامل والظروف المحلية والعالمية لمواكبة متطلبات مجتمع المعرفة.
- اعتبار أن النقلة المجتمعية التى أحدثها مجتمع المعرفة ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية تعليمية فى المقام الأول،وأمام تلك النقلة لا مناص من اللجوء إلى أعلى مستويات التعليم ألا وهو التعليم الجامعى لمواجهة هذا التحدى .
- النظر للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية فى مجتمع المعرفة على أنها عملية شمولية

- **ثالثا : أهداف التصور المقترح** :

- المساهمة في تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية.
- تفعيل وظائف الجامعات وما تشمله في كل منها من مسؤوليات.
- توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع والتأكيد علي دورها في التنمية، وذلك بما يدعم العلاقة التبادلية بينهما.

- **رابعا: آليات تحقيق التصور المقترح** :

تتمثل آليات تحقيق التصور المقترح فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في المحاور التالية:

- التعليم والطلاب.
- البحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمة المجتمع.

وهو ما يتسق مع الوظائف الرئيسة للجامعة،ويندرج تحت كل محور رئيسي محاور أخري فرعية.

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات فيما يتعلق بالتعليم والطلاب** :
- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات فيما يتعلق بالتعليم** :

إن المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة تقتضي إعادة النظر في المناهج الدراسية الجامعية والعمل علي تحسينها وتطويرها؛ وذلك بما يجعلها متواكبة مع مجتمع المعرفة بتداعياته وتحدياته، وتري الدراسة أن من آليات تحقيق ذلك ما يلي:

- توظيف أنشطة الجامعة الأكاديمية والعلمية في خدمة المجتمع.
- مساهمة الجامعات في تربية الأجيال،ويكون ذلك من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن أفكارهم وإبداعاتهم،وكذلك الأنشطة المتنوعة التي تؤهلهم للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع.
- إدراج مفهوم المسؤولية المجتمعية ومبادئها وأبعادها في المناهج الدراسية مع التركيز على قيم الإيثار والعمل التطوعي والانخراط في قضايا المجتمع.
- تضمين قضايا المجتمع الهامة في المناهج.
- استخدام طرق تدريس تنمي قدرة الطلاب على التفكير والإبداع.
- إعادة النظر في نظم الامتحانات والتقويم؛ بحيث تشجع الطلاب على الإبداع وتنمي قدراتهم علي النقد والتقويم والابتكار.

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو الطلاب** :

تقع علي الجامعات المصرية مسؤولية هامة وكبري تجاه طلابها، وتري الدراسة أن قيام الجامعة بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه الطلاب يمكن أن يتحقق من خلال الإجراءات التالية:

- العمل علي تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية التي تجعله قادرا علي حل المشكلات، واتخاذ القرارات، والتواصل الفاعل مع المجتمع ومكانته، وتري الدراسة أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال المناهج وما يتصل بها من الأنشطة الجامعية، بالإضافة إلي الدورات وورش العمل والندوات والمحاضرات التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في هذا الصدد.

- تنمية ثقافة العمل التطوعي لدي الطلاب، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال وسائل وأساليب عدة منها علي سبيل المثال تخصيص أيام تطوعية لزيارة المسنين والمرضي والمناطق النائية، وزراعة الأشجار، والمشاركة في الدراسات الميدانية، والمشاركة في البحوث المتعلقة بالقضايا والمشكلات المتعلقة بالمجتمع المحلي.
- الاهتمام بالموهوبين والمبدعين من الطلاب وتنمية قدراتهم وذلك من خلال رعايتهم ودعمهم ماديا ومعنويا.

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية فيما يتعلق بالبحث العلمي وأعضاء هيئة التدريس**

- **البحث العلمي** :

يعد البحث العلمي من الوظائف الرئيسة للجامعات ، لذا تقع عليها مسؤولية الاهتمام بالبحث العلمي والنهوض به وتسخيره لما فيه نفع المجتمع. وتري الدراسة أن تحقيق ذلك يمكن أن يتأتي من خلال ما يلي:

- إعداد ونشر البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة في العلوم والتكنولوجيا والفنون ، والتي من شأنها أن تعود بالنفع على صعيد المجتمعين المحلي والدولي ، والتركيز في تلك البحوث علي مشاكل المجتمع في المجالات المختلفة؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والبيئية.
- المساهمة في تمويل ودعم البحوث الهامة والتي تتفق مع احتياجات المجتمع ومشكلاته.
- التنسيق بين الجامعة ومراكز البحوث لوضع برامج تعاونية مشتركة لتنفيذ مشاريع بحثية.
- إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية وما يتعلق بها من مفاهيم وقضايا؛ لتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها وتعزيز نقاط القوة الكامنة في السياسات الخاصة بذلك.

- **أعضاء هيئة التدريس** :

يعتبر عضو هيئة التدريس أحد العناصر الأساسية في الجامعة، وتعني الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية للجامعة في مجتمع المعرفة فيما يتعلق بعضو هيئة التدريس ما يلي:

- المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه أعضاء هيئة التدريس.
- المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس تجاه طلابهم.
- المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس تجاه المجتمع.

- **المسؤولية الاجتماعية للجامعات تجاه أعضاء هيئة التدريس** :

- تطوير برامج الرعاية الصحية لأعضاء هيئة التدريس.
- المساهمة في توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس.
- الاهتمام بالخدمات الترفيهية لأعضاء هيئة التدريس وعائلاتهم ودعمها ماديا.

- إعادة النظر في جملة الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس.

- **المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس تجاه طلابهم** :

- زرع روح تقصي العلم والمعرفة والبحث عند الطلاب، وتري الدراسة أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال استخدام عضو هيئة التدريس لطرق تدريس مبتكرة ومتنوعة، وكذلك عدم الاعتماد علي طريقة التلقين، وتدريب الطلاب علي البحث عن المعلومة، والتغيير في طريقة الأسئلة في الامتحانات، وغيرها من الأمور التي يمكن أن تغرس روح البحث عن المعرفة لدي الطالب.
- قيام عضو هيئة التدريس بدور أشمل وأوسع بحيث لا يقتصر علي وظيفة التدريس، بل يشمل أيضا ذلك ما يلي: دوره كباحث محفز على إنتاج المعارف العلمية التي تعود بالفائدة على المجتمع.

- **المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس تجاه المجتمع** :

يمكن لعضو هيئة التدريس أن يلعب دورا فاعلا في مجتمعه، ويتأتي ذلك من خلال قيامه بمسؤوليته الاجتماعية، والتي تري الدراسة أنها يمكن أن تتحقق من خلال ما يلي:

- الإفادة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في التخصصات المختلفة في مجال الاستشارات.
- الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس في عقد الندوات وإلقاء المحاضرات عن المشكلات التي تواجه المجتمع.
- الإفادة من بحوث أعضاء هيئة التدريس،والتي ينبغي أن تتناول مشكلات المجتمع بكافة مجالاتها: اقتصادية، وعلمية، وقانونية، واجتماعية، وبيئية.

- **خدمة المجتمع** :

تري الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية للجامعات فيما يتعلق بهذا المحور يمكن أن تتحقق من خلال التالي:

- الشراكة مع المجتمع وتلبية احتياجات المجتمع
- إدارة الموارد البشرية
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في مجتمع المعرفة داخل الجامعة وخارجها

- **خامسا: معوقات تطبيق التصور المقترح** :

- عدم كفاية الميزانية الموجهة لتحقيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات وما يرتبط بها.
- ضعف ثقافة العمل التطوعي عند بعض الأفراد.
- مقاومة ثقافة التغيير عند البعض.
- ضعف الاهتمام علي المستوي الرسمي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات،والتركيز أكثر علي التدريس والبحث العلمي.

- **سادسا: كيفية التغلب على المعوقات وآليات تطبيق المفهوم في الجامعات المصرية** :

- إعادة النظر في بعض السياسات والممارسات التعليمية لتطويرها بما ينسجم مع مسؤولية الجامعة تجاه المجتمع، وتطوير هذا الدور باستمرار لخدمة مصالح المجتمع وأفراده.
- تطوير قدرات النفاذ إلى المعلومات والمعرفة، ويتطلب هذا أن تقوم الجامعة بوضع نماذج محتوى رقمية وتطوير مواقع الجامعة على شبكة الويب على أن يتضمن الموقع صفحات شخصية للأساتذة والباحثين. كما يجب أن يحتوي الموقع على الوثائق الخاصة بالجامعة والبحوث المنشورة من قبل الأساتذة؛ وذلك كمدخل من أجل بناء رصيد إلكتروني للمعلومات والمعرفة المتاحة في الجامعة.
- الاهتمام بالمجالس المستمرة التي تعقد بمشاركة أفراد المجتمع للمشاركة بالرأي والمناقشات والاستشارات.

- **مراجع البحث** :

- أبو زيد، أحمد (٢٠٠٣). المعرفة وصناعة المستقبل. مجلة العربي،١(٦١).
- الإدارة العامة للبحوث والمعلومات بالغرفة التجارية الصناعية (٢٠١٢). برامج الدراسات البينية واحتياجات سوق العمل. مركز البحوث والدراسات.الرياض.
- الأسرج، حسين (٢٠٠٩). تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة،مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد ٤٥.
- الأسرج ، حسين(٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للشركات،مجلة جسر التنمية، العدد ٩٠.
- بخيت،مها(٢٠١٤). ورشة العمل الخامسة حول إدارة الابتكار ودعم النشاط الإبداعى والاختراعات.الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- البدوي ، أسماء(٢٠١٢). التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟القاهرة.مجلس السكان الدولي.
- بركات ، زياد،وعوض أحمد (٢٠٠٥). واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل.جامعة القاهرة.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.مركزالبحوث والدراسات السياسية.
- البيضاني ، إبراهيم سعيد (٢٠١٣). دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة.مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثالث لمركز زين بجامعة البحرين.
- تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات(٢٠١٠).سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات، مركز مراس للاستشارات الإدارية.مجلس المسؤولية الاجتماعية . الرياض.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ (٢٠٠٣). نحو إقامة مجتمع المعرفة.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. المكتب الإقليمي للدول العربية.بيروت.

- الحسن، بكر محمد(٢٠١٤).،دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة..كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.الجزائر.
- حيدر، عبد اللطيف حسين(٢٠٠٤).الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة.مجلة كلية التربية.جامعة الامارات العربية المتحدة،١٩(٢١).
- الخراشي ، وليد بن عبد العزيز بن سعد (٢٠٠٤).دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدي الطلاب.كلية الآداب.جامعة الملك سعود.
- خميس حربي توني، محمد(٢٠١١). إنشاء مركز للتميز البحثي للتعليم العالي الجامعي : تصور مقترح". المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس الدولي الثالث:تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة.المجلد الأول.
- زيتون ، أيمن أحمد(٢٠١٢). التعليم العالي في مصر التحديات والبدائل المستقبلية دراسة حالة الجامعات الخاصة.رسالة دكتوراه منشورة.جامعة دمنهور.كلية الآداب.
- سليم ، ايمان محمد(٢٠١١). دراسة تحليلية لأثر التحول الي مجتمع المعرفة في دعم الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.مجلة دراسات المعلومات،العدد الثاني.
- شلدان ، فايز كمال(٢٠١٤).المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية وسبل تفعيلها.المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي.الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية،٧(١٨).
- صلاح الدين عبد الحميد ، ايمان (٢٠٠٩).تطوير البرامج الدراسية الجامعية في ضوء أنظمة الجودة التعليمية لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليمية قادرة علي مواجهة التحديات العالمية..المؤتمر السنوي الدولي الأول،العربي الرابع،الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول). كلية التربية النوعية بالمنصورة.مصر.
- الصيرفي ، محمد(٢٠٠٧) المسؤولية الاجتماعية للادارة،الطبعة الأولي.الإسكندرية.دار الوفاء للطباعة والنشر.
- العاني ، حارس كريم (٢٠٠٥) دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية،المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات الأعمال ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا،الأردن.
- عبود ، نجم نجم (٢٠٠٦). أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال.عمان.دار الوراق للنشر والتوزيع.
- العلاقات البينية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى:تجارب وتطلعات(٢٠١٥). كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.جامعة السلطان قابوس .مسقط .
- عمر، عزاوي ، وعبد الرازق،مولاي لخضر (٢٠١٢). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي المسؤولية الاجتماعية للجامعات. الملتقى الدولي الثالث حول:منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. جامعة بشار.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.الجزائر.

- الغالبي ، طاهرمحسن منصور(٢٠٠٩).ادارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة.عمان،دار وائل للنشر.
- الغالبي ، طاهر محسن المنصور،و العامري،صالح مهدي محسن (٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع.الطبعة الثانية عمان. دار وائل للنشر.
- الغالبي ، طاهر محسن المنصور، والعامري،صالح مهدي محسن(٢٠٠٦)..تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة. مداخلة لقسم إدارة الأعمال - جامعة الزيتونة وجامعة البترا، عمان- الأردن.
- المحروق ، ماهر حسن (٢٠٠٩). دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية.ورقة عمل في ورشة العمل القومية.دمشق.
- محمد شبل بلتاجي ، مروة(٢٠١٢). تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة. أوراق بحثية،قسم الاقتصاد .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.
- محمد، نصار عبد الرءوف(٢٠٠١) معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.دراسة ميدانية". رسالة دكتوراه منشورة.كلية التربية(فرع الدقهلية).جامعة الأزهر.
- محمود بدوي السيد، منير(٢٠٠٥).دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية.المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل. القاهرة.مركز البحوث والدراسات السياسية.
- مدكور ، إبراهيم (١٩٧٥) معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- معلوف ، لويس (١٩٩٢). المنجد في اللغة والاعلام.بيروت،المطبعة الكاثوليكية.
- ناصر الدين ، يعقوب(٢٠١٠). درجة تحمّل الجامعات الأردنية الخاصة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر قادة المجتمع المحلي.جامعة الشرق الأوسط.عمان.
- نوال، ضياف (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير.الجزائر.
- النويهي ، آية عبد الله أحمد(٢٠١٤). دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره علي المجتمع،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،العدد السابع.
- Adeyanju,O.(2012).An assessment of the impact of corporate social responsibility on Nigerian society: The examples of banking and communication industries. Universal Journal of Marketing and Business Research. 1(1) .
- Asemah, S.(2013).Universities &corporate social responsibility Performance, An International Multidisciplinary Journal, Ethiopia 7 (4), Serial No. 31, September.

- Bhatta,C.,(2008)Strategy develoment of CCR,Strategy of CCR,Strategy-framework,Dectoral Thesis,Queen university Belfast,Bocker.
- Bronchain,P.(2003) Towards a sustainable corporate social responsibility European foundation for the improvement of living and working condition,Irland.
- Cristina ,B .& other.(2013). Developing university social responsibility : a model for the challenges of the new civil society Procedia - Social and Behavioral Sciences Vol. 2, Issue 2.
- Federico, S .(2012)The social responsibility of the university. The experience of the welfare department of the faculty of economics. university of Buenos Aires,16(2) .December. P.5.
- Jossey,B..Jossey,C.(2008).social role of higher education in society As a public good for the public good.Higher College:the undergraduate experience in America. New York. Boyer E.
- Mehran, N., Azadeh, S., Yashar, S. & Mahammadreza D. (2011). Corporate social responsibility & universities: A study of top 10 world universities' websites. African Journal of Business Management, 5 (2), 440-447.
- A model for the challenges of the new civil society.(2004).Bucharest piru Haret University, Working Repon to Social responsibility,April 30.
- Pride, M. W. & Ferrell. C.O. (1997). Management concepts & strategies; 9th ed. Boston: Houghton, Millin Company.
- Ruxandra, V., Cristina,B. (2014).Developing university social responsibility:a model for the challenges of the new civil society Procedia – social and behavioral sciences social responsibility,Journal of Education & Human Development. 3(1), March 2014.

❋❋❋❋❋❋❋